Al-Tatawur: International journal of Social Science
Vol.1, No. 3 September 2023
e-ISSN: 3005-5342; p-ISSN: 3005-5334, Page 13-23
DOI: https://doi.org/10.61806/al-tatawur.v2i3.3

الأدلّةُ والشّواهدُ على أنّ غرابةَ السّند لا توجبُ ردَّ الحديث

عبد الباري حميدي
كلية الشريعة – جامعة كابول – أفغانستان
البريد الإلكتروني: hamidi1.dr@gmail.com

الملخص

لم يلحق النبي غ بالرفيق الأعلى إلا وقد وضع ضمانات ملموسة، وتحصينات متينة لحفظ سنته التي هي مثل القرآن وقسيمه والحفاظ عليها من كل دسّ أو دخيل؛ وذلك بحثّ أصحابه ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم بجلوسهم للسماع والإسماع اللّذين هما حصن أمان للسنة من أن يضيع منها حرف، كما حذّرهم في الوقت نفسه من الكذب عليه؛ لئلا يزاد عليها حرف فامتثلت الصحابة ومن بعدهم أوامر رسولهم في هذا الجانب المهم كما إمتثلوه في سائر الجوانب، فحفظوا السنة في صدورهم، وجمعوها ودوّنوها في السطور والصحف، مرتبين ذلك على الأبواب والمواضيع تارة، وعلى المسانيد وأسماء تارة أخرى.

ومع انتشار الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الاقدار، بدأت مرحلة التنقيح والتفحّص والتفحيص، فانبرى أمير المؤمنين في الحديث، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، فألف كتابه الصحيح الذي تلقته الأمة بالقبول، واعتبروه أصحَّ كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وقد أدرك أعداء الدين والسنة أهمية هذا الكتاب فصوّبوا سهامهم المسمومة نحوه متمنّين بذلك إسقاط غيره بإسقاطه وتبعهم في ذلك طائفة من أبناء الأمة، فحاولوا إضعافه أو إسقاطه – إن استطاعوا – بطعون واهية، وإيرادات فارغة، وممن انتقده بتلك الإيرادات صاحب كتاب حكمة الباري، فكان من إيراداته على حدّ زعمه اشتماله على الأسانيد الغريبة، فجاءت هذه المقالة لبيان أن الغرابة لا تنافي الصحة، كما أن كثرة الطرق وتعدّدها لا تلازمها، فكم من حديث تعدّدت طرقه وهو ضعيف، فأساس قبول خبر الراوي عدالته وضبطه. لذلك نجد أن العلماء جمعوا الغريب مع أنوع المقبول كالصحيح والحسن، كما أنهم قسّموه إلى غرائب الصحيح، غرائب الشيوخ، وغرائب المتون، وغير ذلك. فكلّ ذلك تتدل على أن الغرابة لا تنافي الصحة ولذلك لم ينتقد هذا الأمر أحد من المنتقدين في القديم والحديث على البخاري ولا على غيره من أئمة الحديث؛ وذلك لظهور هذا الأمر ووضوحه لديهم.

الكلمات الرئيسة: الغريب، الغرابة، الصحة، غرائب الصحيح، الفرد، حديث الفرد.

Abstract

The Prophet, upon ascending to the highest companion, established concrete safeguards and robust fortifications to preserve his tradition, akin to the Quran, its divisions, and the protection of it from any distortion or intrusion. This endeavor was pursued by his companions and their successors, who diligently engaged in listening to and transmitting these traditions, forming an impregnable fortress for the preservation of the Sunnah, ensuring that not a single letter would be lost. Simultaneously, the Prophet cautioned against fabrications, preventing the introduction of any inauthentic content. The companions and those who followed them adhered to the Messenger's commands in this crucial aspect, as they did in all facets of their faith, thereby safeguarding the Sunnah within their hearts. They meticulously compiled and documented these traditions on scrolls and papers, organizing them under various topics and categories.

As innovations spread through the ranks of the Khawarij, the Rawafid, and those who rejected preordained destinies, a phase of purification, scrutiny, and examination emerged. Leading this charge was the Commander of the Faithful, Imam Muhammad ibn Ismail Al-Bukhari, who authored his renowned work "Al-Sahih," which was embraced by the ummah with wide acceptance, deeming it the most authentic text after the Quran.

Received June 30, 2023; Revised July 2, 2023; Accepted August 24, 2023

* **عبد الباري حميدي**, hamidi1.dr@gmail.com

Recognizing the significance of this book, adversaries of the faith and the Sunnah directed their poisoned arrows towards it, seeking to undermine its status and impact. They were joined in this effort by a faction from within the ummah, attempting to weaken or discredit the work through baseless criticisms, fallacious arguments, and hollow objections. Among those who criticized the book with such arguments was the author of "Hikmat al-Bari." One of his contentions centered on the presence of unusual chains of transmission (isnad ghareeb) within the book. This article aims to demonstrate that the rarity of a chain does not necessarily diminish its authenticity, and that the multiplicity of routes does not necessarily undermine it. Many narrations with diverse chains are deemed weak, emphasizing that the credibility and precision of the narrator are the foundational criteria for accepting a tradition. Hence, scholars have collated unusual narrations alongside accepted types such as sahih (authentic) and hasan (good), categorizing them into various subtypes within the unusual category. All these facets collectively affirm that the rarity of chains does not negate their reliability. Accordingly, this issue was not criticized by any ancient or contemporary detractors of Al-Bukhari or other hadith scholars. This reflects the clarity and robustness of this understanding within their tradition.

Keywords: *Al-Ghareeb, Al-Gharabah, Al-Sihhah, Gharā'ib al-Ṣaḥīḥ, Al-Fard, Ḥadīth al-Fard.*

المقدمة

هذا من جانب، ومن جانب آخر حثّ النبي ρ الصحابة ومن بعدهم أيضا بحفظ وإبلاغ ما تلقوه منه لمن بعدهم، وبذلك ضمن النبي ρ بقاء العلم واستمراه ليصل إلى الأجيال اللاحقة إلى قيام الساعة.

فامتثلت الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم أوامر نبيهم في حفظ سنته وتبليغها إلى من بعدهم؛ لما في ذلك من بقاء العلم وإظهاره، ومعرفة أحكام الدين والعمل بها، فتسابقوا في نقل أقواله وأفعاله وتقريراته ρ، ومنهم من كتب ذلك في صحائفهم، وبلّغوها إلى من بعدهم بشتى الوسائل، مستجيبين بذلك قوله ρ بلّغوا عني ولو آية، ومتمنّين دخولهم تحت هذا الدعاء العظيم المبارك: نضّر الله امرأً سمع.

ومع انتشار العلماء بالأمصار، وظهور الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الاقدار، بدأ تدوين الأحاديث وتبويب الآثار، وذلك في أواخر عصر التابعين، فصنّف ابن جريج بمكة، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد ابن سلمة بالبصرة، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ρ خاصة وذلك على رأس المائتين، فصنّف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندا، وصنّف مسدد بن مسرهد البصري مسندا، وصنف أسد بن موسى الأموي مسندا، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندا. ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلّ إمام من أئمة الحفاظ الا وصنّف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنّف على الأبواب وعلى المسانيد معا كأبي بكر بن أبي شيبة. إلي أن جاء الإمام الجليل والمحدث العظيم محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، أمير المؤمنين في الحديث وأمير أهل الحديث، وصاحب أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، والذي لم يشهد تاريخ الإسلام مثله في قوة الحفظ ودقة الرواية، والصبر على البحث مع قلة الإمكانات، حتى أصبح منارة في الحديث، وفاق شيوخه وأقرانه، فرأى هذا الإمام الجليل أن هذه التصانيف من المصنفات والمسانيد بحسب الوضع جمعت بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فحرّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين [1].

وقد أدرك أعداء الإسلام والسنة من المستشرقين والقرآنيين ومن تبعهم من الحداثيين والعلمانيين أهمية السنة ودواوينها، وبخاصة أهمية الجامع الصحيح للإمام البخاري، فصوّبوا سهامهم المسمومة نحوه بشتّى التهم، ومختلف الطعون، وتبعهم في ذلك طائفة من أبناء هذه الأمة في أغلب الأمصار والأقطار

1 ابن حجر العسقلاني، *هدي الساري*، مقدمة فتح الباري، ص، 8.

ممن لم يتلقوا العلم من أهله، ومنهم زعيم إحدى الأحزاب المشهورة في أفغانستان، فإنه جاء و سدّد سهامه الجارحة نحو هذا الكتاب، فردّ طائفة كبيرة من أحاديثه بدعوى غرابتها من حيث الإسناد، أو معارضتها للقرآن أو العقل، أو معارضتها للأحاديث الأخرى [2]، فجاءت هذه المقالة دفاعا عن هذا الكتاب الجليل لتبيّن أن غرابة الإسناد لا تنافي صحة الحديث، كما أن الشهرة وكثرة الطرق لا تلازم الصحة،

مشكلة البحث تتلخص في أمور ثلاثة:

الأمر الأول: جِدّة الطعن؛ حيث إن الطعن برواية الإمام البخاري للأحاديث الغريبة – حسب زعم صاحب كتاب حكمة الباري – لم يظهر عن المنتقدين على صحيح البخاري في القديم والحديث.

الأمر الثاني: لغة النقد؛ فإن المؤلف وهو المهندس حكمتيار ألف كتابه بلغة البشتو، فلا يتسنّى الوقوف عليه لكل أحد.

الأمر الثالث: عدم كون صاحب النقد من المتخصصين في الحديث، بل من الملمَين به. وفي مثل هذا يقول الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل: وأما انتقادات غير المتخصصين في علم الحديث فغير مقبولة، وهذا ليس في علم الحديث وحده، بل في كل العلوم النظرية والتجريبية، لا يقبل فيها انتقاد غير المتخصصين، فلا يمكن أن ينتقد المهندسُ المعماريُّ الطبيبَ البشري في تخصصه الدقيق، ولا العكس، ولذلك لا تُقبل طعون المعاصرين الذين لا يملكون أدوات علم الحديث ويجهلون قواعده وقوانينه، خصوصا إذا كان طعنهم فيما أجمع علماء الأمة على تلقّيه بالقبول، فكيف بطعون من لا علاقة له بالعلم البتة! [3].

فنظرا لهذه الأمور الثلاثة، وقبلها عملاً بحديث: " الدين النصيحة"، أحببت أن أكتب هذه المقالة دفاعا عن صحيح البخاري.

يتفرَع عن التساؤل الأصلي للبحث – هل الغرابة تنافي الصحة؟ - التساؤلات الفرعية التالية:

أ. ما معنى الغرابة؟
ب. ما هو الحديث الغريب وما حكمه؟
ج. هل انتقد أحد أحاديث صحيح البخاري بغرابة أسانيده؟
د. ما هي الأدلة والشواهد على أن الغرابة لا تنافي الصحة؟

لقد قام عدد من الباحثين بالرّد على الطعون والانتقادات الواردة على السنّة عموما، وعلى صحيح البخاري بوجه خاص، مثل:

1. دفاعاً عن الصحيحين لنجاح العزام، كتبه للرد على كتاب: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية على الصحيحين.
2. الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام للحجوي الثعالبي.
3. الأحاديث المنتقدة في الصحيحين لمصطفي باجو.

---

2 هذا الزعيم هو المهندس قلب الدين حكمتيار، والكتاب الذي ألفه هو حكمة الباري الذي ترجم فيه نحو (700) حديث من أحاديث التجريد الصريح مختصر الجامع الصحيح لمؤلفه أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي، زين الدين الزبيدي (المتوفى: 893هـ) مع شرح وتعليقات، ومما يؤسف له أن الكاتب لم يكتف بالترجمة أو الشرح فحسب، بل ملأ كتابه بالطعون والانتقادات التي وجهت إلى صحيح البخاري من قبل منكري السنة في القديم والحديث، وأبرزها هي: 1 - تعارض أحاديث صحيح البخاري مع القرآن. 2 – اشتراط موافقة ظاهر القرآن لقبول الحديث. 3 – تعارض أحاديث صحيح البخاري مع الروايات الأخرى. 4 - تعارضها مع العقل. 5 – سكوت البخاري عن الروايات الراجحة وما عليها العمل 6 - إنكاره للمعجزات والخوارق الثابتة بالأحاديث كحديث أنس في إعطاء النبي ρ قوة ثلاثين رجلا. 7 – وجود غرابة في أسانيده الكثيرة وقد انتقد نحو (100) حديث من أحاديث الصحيح بدعوى الغرابة في أسانيدها. 8 – تأخر كتابة الأحاديث إلى زمن الخليفة الرابع. 9 - إنكاره الوحي الخفي أو غير المتلو. 10 – لم تكن مهمة الرسول إلا تبليغ القرآن. 11 – ردّ أحاديث الصفات كحديث النزول وغيره. 12 – ردّ حديث شق الصدر وما إلى ذلك، وقد ردَ على الكتاب بعض الغيورين على السنة بلغة فارسية – جزاهم الله خيرا -. لكن هذه المقالة جاءت مخصصة لردّه أحاديث الصحيح لغرابة في أسانيدها كما زعم. وفي الكثير منها أوتي من قبل عدم اطلاعه عن اصطلاحات المحدثين أو سوء فهمه لمصطلحاتهم.

3 عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل. *أبرز الطعون المعاصرة في الجامع الصحيح للبخاري*. من إصدارات مركز النخب العلمية، ص: 33.

4. كتب ودراسات أخرى للمستشرقين وغيرهم، أمثال: مؤلفات جولد تسيهر، أحمد أمين، أبي ريّه وغيرهم ممن طعنوا على السنة بوجه عام وعلى صحيح البخاري بوجه خاص.

إلا أن أصحاب هذه الكتب لم ينتقدوا على البخاري روايته للأحاديث بالأسانيد الغريبة؛ ولعلّ ذلك لغرابة هذا الانتقاد عندهم لكونهم ممن يدركون أن الغرابة لا تنافي الصحة، فلذلك تطرّقوا في طعونهم إلى جوانب أخرى، مثل: تعارض أحاديث صحيح البخاري بالقرآن، أو بأحاديث أخرى، أو العقل، أو العلوم التجريبية وغير ذلك من الأمور التي تطرق إليها صاحب كتاب حكمة الباري أيضا اتباعا لهم.

نتائج البحث

قسّم المحدّثون الحديث من حيث تعدّد الطرق إلى قسمين: متواتر، وآحاد. ثم قسّموا الآحاد بالنسبة إلى تعدد طرقه إلى ثلاثة أنواع، هي: غريب، وعزيز، ومشهور. ففي هذا المبحث نقدم تعريفا موجزا للحديث الغريب، ثم نبين أقسامه.

الغريب لغة: الغريب صفة مشبهة من الغُربة – بالضم -، وهي البُعد عن الوطن [4]. والغريب في الاصطلاح «ما تفرّد بروايته شخص واحد»، أو: «هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند» [5]. وقسّم علماء الحديث الغريبَ باعتبارين مختلفين إلى أقسام متعددة، فباعتبار موضع الغرابة قسّموا الغريب إلى الغريب المطلق والغريب النسبي[6]، وباعتبار توفّر شروط الصحة وعدمه قسّموه إلى غريب صحيح وحسن، وضعيف، وإلى أقسام أخرى كما سيأتي.

أولا: أقسام الغريب باعتبار موضع الغرابة:

1 - الغريب المطلق – ويقال له: الفرد المطلق أيضا -: وهو الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد ولو في طبقة من الطبقات. مثل: حديث: " إنما الأعمال بالنيات. " [7]. قال عنه الإمام ابن الصلاح: إنه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه، عن رسول الله ρ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيي بن سعيد، على ما هو الصحيح عند أهل الحديث [8].

وقد كثُر في اصطلاح علماء الحديث إطلاق لفظ (الفرد) على هذا النوع من الغريب، وهو الغريب المطلق، فيقولون: هذا حديث فرد، ويريدون به: الحديث الذي تفرّد به الراوي.ومن أمثلته: ما رواه الشيخان[9] من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: " نهى النبي ρ عن بيع الولاء وهبته"، فهذا حديث تفرّد به عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. قال الإمام مسلم: (الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث). فالغرابة في هذا القسم واقعة في المتن والإسناد معا [10].

---

4 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. (-). مقاييس اللغة، ط1. تحقيق إبراهيم شمس الدين. ج2، (بيروت: دار الكتب العلمية ،1420ه)، ص:316)، الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. *القاموس المحيط*. ط2. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407) ص، 153.

5 أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح. (). *علوم الحديث*، ط1. تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل. بيروت، دار الكتب العلمية،1423ه)، ص، 270، ابن حجر، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (1416هـ). نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ط3. تحقيق: علي بن حسن بن عبد الحميد، الدمام، دار ابن الجوزي، (ص، 78).

6أبو الحسن علي بن عمر، البغدادي الدارقطني. (). أطراف الغرائب والأفراد من حديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ط1. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419ه)، ج1، ص:53.

7- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، أخرجه البخاري في عدة مواضع من كتابه، أولاها في بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ρ،(ج:1، ص:3، رقم الحديث: 1)، ومسلم في كتاب الإمارة، باب قوله: ρ إنما الأعمال بالنية، (ج: 6، ص: 48، رقم الحديث:4962).

8ابن صلاح، علوم الحديث، (ص: 77)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1399ه). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ط2. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. بيروت، دار الكتب العلمية، (ج: 1، ص:291)، الكتاني، محمد بن جعفر الكتاني (1414ه). الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ط5. بيروت، دار البشائر الإسلامية، (ص: 114).

9 البخاري، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، (ج: 3، ص:147، رقم الحديث: 2535) ومسلم، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، (ج:2، ص:1145، رقم الحديث: 1506)

10 شمس الدين، أبو الخير، محمد بن عبد الرحمن (). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ط1. تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، و د. محمد آل فهيد. ج:3، (الرياض: مكتبة دار المنهاج،1426ه) ص: 392.

2 - الغريب النسبي – ويقال: المقيد -: وهو ما كانت الغرابة في أثنائه. أي: بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا؛ ولذلك سمّي نسبيا. فإذا روى من الصحابي أكثر من واحد، ثم تفرّد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، فهذا هو الغريب النسبي [11].وقد كثُر في اصطلاح علماء الحديث إطلاق لفظ (الغريب) على هذا النوع من الغريب، وهو الغريب النسبي، أما إطلاق لفظ (الفرد) عليه فقليل؛ لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته[12]. ومن أمثلة الغريب النسبي: ما رواه الشيخان[13] من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ρ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر[14]. فهذا الحديث تفرّد به مالك، عن ابن شهاب الزهري. وكذا إذا كان المتن معروفا برواية جماعة من الصحابة، فينفرد به راو من حديث صحابي آخر، فهو من جهته غريب، مع أن متنه غير غريب. ومن أمثلته: حديث أبي موسى الأشعري ط عن النبي ρ ، قال: الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد"[15]. قال الإمام الترمذي: هذا غريب من هذا الوجه، من قبل إسناده، وقد روي من غير وجه عن النبي ρ ، وإنما يستغرب من حديث أبي موسى رضي الله عنه" [16].

وقال الإمام ابن رجب: " فهذا المتن معروف عن النبي ρ من وجوه متعددة، وقد خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر، عن النبي ρ . وأما حديث أبي موسى هذا، فخرجه مسلم، عن أبي كريب، وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذكروا أن أبا كريب تفرد به، منهم البخاري، وأبو زرعة" [17]. فهذا ما يسمّى بالغريب إسنادا لا متنا.

ثانيا: أقسام الغريب باعتبار توفّر شروط القبول وعدمه:

ينقسم كل من الغريب أو الفرد من حيث القبول أو الرد إلى ثلاثة أقسام:

أ. الغريب الصحيح، أو الفرد الصحيح، وهو ما توفرت في سنده شروط الصحة.

ب. الغريب الحسن أو الفرد الحسن، وهو ما توفرت فيه صفات الحسن لذاته.

ج. الغريب الضعيف أو الفرد الضعيف، وهو ما لم تتوفر فيه صفات الصحيح ولا الحسن.

أحكام الحديث الغريب من حيث القبول وعدمه:

الحديث الغريب – كما مرّ آنفا – قد يكون صحيحا، إذا توفرت فيه شروط الصحة، وقد يكون حسنا إذا توفرت فيه شروط الحسن لذاته، وقد يكون ضعيفا، وهو ما لم تتوفر فيه شروط الصحيح ولا الحسن [18].فالغريب الصحيح كحديث "إنما الأعمال بالنيات"، وسائر الأفراد والغرائب التي بلغت درجة الصحة. ويعبر عنه الترمذي بقوله: "صحيح غريب".والغريب الحسن كثير في جامع الترمذي، يقول فيه: "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه". وأما الغريب الضعيف فهو الكثير الغالب في الأحاديث الغريبة، لأن تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم، وقد كثر الضعف والعلل الخفية في الغرائب حتى حذّر علماء الحديث منها، ونهوا عن الاستكثار من روايتها، وأطلق بعضهم على الغريب الفرد اسم "المنكر".وهذا

11- ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر (ص، 78-81)، وفتح المغيث (3 ج:3، ص: 392).

12- عبد الله بن عيد (1438ه). تقريب مصطلح الحديث، ط2. المدينة المنورة: مركز البصائر للبحث العلمي (ص: 53).

13 البخاري في عدة مواضع من صحيحه، أولاها في كتاب الصيد، باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام (ج:3، ص:17، رقم الحديث:1846)، ومسلم في كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام (ج:2، ص:989، رقم الحديث:1357).

14 بكسر الميم، وسكون المعجمة، وفتح الفاء، وهو: ما يلبس على الرأس من دروع الحديد.

15 المسلم في كتاب الأشربة، باب المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء (ج:3، ص:1632، رقم الحديث: 2062).

16 الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. السنن، ط1. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج: 4، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،1430ه)، ص266، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (). العلل الصغير، ط1. تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار إحياء التراث العربي1430ه)، ص: 759.

17ابن صلاح، علوم الحديث، ص: 271، ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي (1407ه). شرح علل الترمذي، ط1. تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الأردن: مكتبة المنار، (ج:2، ص:645=646)، عتر، نور الدين، (1401ه). منهج النقد في علوم الحديث، ط3. دمشق: دار الفكر، (ص:397).

18 انظر: منهج النقد في علوم الحديث، ص: 401-402.

ظاهر بالنسبة للغريب سندا ومتنا، وللفرد المطلق، أما الغريب إسنادا لامتنا والفرد النسبي فينظر في أسانيد الحديث، إن صح من بعض الوجوه التي ورد بها لاستيفائه شرط الصحة فهو صحيح، وكذا إذا استوفى شروط الحسن، وإلا ينظر فإن صلحت أسانيده للتقوية ببعضها قبلت، وإلا فهو ضعيف. وقد يكون الغريب سندا لامتنا ضعيفا في الإسناد الذي وقعت فيه الغرابة بسبب خطأ الراوي أو وهمنه، فيعتمد في الحكم على متن الحديث على الطريق الأخرى [19].

الشواهد والأدلة على أن غرابة السند لا تنافي الصحة:

لقد تبيّن من خلال استعراض أقسام الغريب وأحكامه أن غرابة السند ليست علة يُردُّ بها الحديث كما زعم صاحب كتاب حكمة الباري [20]، وهذا الكلام – بلا شك – من البدهيات والأمور المسلّمة عند أرباب الفن، لكن بسبب عدم اطلاع الكاتب عن علوم الحديث ومصطلحه، واقتحامه في غير فنّه نجده يردُّ عددا كبيرا من أحاديث صحيح البخاري بسبب الغرابة التي ادّعاها، والأدهى من ذلك والأمرُّ هو تعريفه للغريب تعريفا غريبا؛ فإنه عرّفه بقوله: الحديث الغريب هو ما كان راويه الأول واحدا، وهو ينقسم إلى: غريب، وغريب جدا، وأغرب [21]، ولا شك أن هذا التعريف مع هذا التقسيم لا نجد له أصلا في فن المصطلح وغيره [22]، فها هنا أورد طائفة من الأدلة والشواهد على أن غرابة السند ليست علة يردُّ بها الحديث، كما أن كثرة الطرق وتعدّدها لا تضمن صحته، فكم من حديث غريب يحكم له بالصحة؛ لتوفّر شروط الحديث الصحيح فيه، وهو ما يسمّي بغرائب الصحيح، وكم من حديث تعدّدت طرقه لكنه ضعيف لأجل عدم توفر شروط الصحة والحسن فيه.

ليس من شروط الصحة تعدّد الطرق، وكثرتها: والدليل عليه هو أن الشروط المتفق عليها في صحة الحديث كما ذكرها أرباب المصطلح هي: عدالة الرواة وضبطهم، مع اتصال السند وانتفاء الشذوذ والعلة. قال الإمام ابن الصلاح: «أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند، الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللاً»[23]. فأساس قبول رواية الراوي أمران، هما العدالة والضبط. إن تحققا في الراوي كان عدلا مقبول الرواية، وإن فُقدا كان مجروحا مردود الرواية، وإن اعتراهما شيء كان الراوي داخلا في مرحلة الاعتبار والاختبار.

وكذلك غرابة السند ليست من أسباب ضعف الحديث، كما تقدّم في المطلب الأول أن تعدّد الطرق لم يكن من شروط صحة الحديث، كذلك الغرابة لم تكن من أسباب ضعف الحديث وأماراته! كيف وقد ذكر الحافظ ابن حجر – رحمه الله - ملخص أسباب ضعف الحديث، فقال في كلمته الجامعة: «إن المردود إما أن يكون لسقط من إسناده، أو طعن في راو، على اختلاف وجوه الطعن، أعم من أن يكون لأمر يرجع إلى ديانة الراوي، أو إلى ضبطه» [24]. وعرّف ابن الصلاح أيضا الحديث الضعيف، فقال: «كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن، المذكورات فيما تقدم، فهو حديث ضعيف»[25]. واختصره الحافظ ابن حجر بقوله: " كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول»[26] فلم يعد ابن

19 منهج النقد في علوم الحديث ص: 402.

20 الأحاديث التي انتقدها بسبب الغرابة هي: حديث أبي سعيد الخدري في الفرار من الفتن (ص، 81، وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: لما نزلت: الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ص، 95، وحديث محمود بن الربيع: " عقلت من النبي ρ وسلم مجة ..." (ص، 139)، وحديث أنس: " إن من أشراط الساعة أن يقل العلم . . . " ص، 142، وحديث: "سلوني عما شئتم" ص، 161، وحديث نبع الماء من تحت أصابع الرسول ρ (ص، 22) ، وحديث أخذ الصحابة من شعر الرسول ρ ص، 223، وحديث: كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر . . . (ص، 224، وحديث زيادة الماء بسبب مج النبي ρ فيه (ص، 237، وحديث مرور النبي ρ بقبرين . . . ص، 248، وحديث العرنيين في قدومهم إلى المدينة ص، 257، وغيرها كثير.

21حكمتيار، قلب الدين. حكمة الباري، ط2.(بيشاور، ميثاق ايثار،1395ش) ص:17.

22 تقدم تعريف الحديث الغريب عند المحدثين في المبحث الأول من المقال.

23 علوم الحديث لابن الصلاح، ص: 79.

24 ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر ص، 108.

25 علوم الحديث لابن الصلاح، ص: 112.

الصلاح ولا ابن حجر الغرابة من أسباب ضعف الحديث؛ ولذا صرّح غير واحد من العلماء بأن غرابة الحديث لا تدل على الضعف، فمن ذلك حديث: «يُشمّت العاطس ثلاثا، فإن زاد فإن شئت فشمته وإن شئت فلا» والذي أخرجه الترمذي في جامعه، وحكم عليه بالغرابة المجردة، أي: الضعف. فانتقده الحافظ بقوله: «إطلاقه عليه الضعف ليس بجيد، إذا لا يلزم من الغرابة الضعف». [27]، فقول الحافظ هذا: " لا يلزم من الغرابة الضعف"، والذي يعتبر من القواعد المهمة في هذا الباب، يفيد أيضا أن حكم الترمذي المفرد: (غريب) حكم منه بضعف الحديث.

تقسيم الغريب إلي صحيح وغيره:

مما يدلّ على أن الغرابة لا تنافي الصحة، وأنه ليس من شروط الصحة انتفاء الغرابة، هو تقسيم الغريب إلى صحيح وغيره، فقد قال الإمام ابن الصلاح في مقدمته: «ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى: غير صحيح» [28]. وممن قسَم الغريب إلى صحيح وحسن وغريب القسطلاني شارح صحيح البخاري، فإنه قال: وينقسم إلى غريب صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيحين، وإلى غريب ضعيف، وهو الغالب على الغرائب، وإلى غريب حسن. وفي جامع الترمذي منه كثير [29]. وقال نور الدين عتر: ينقسم كلٌّ من الغريب والفرد من حيث القبول أو الرّد ثلاثة أقسام: 1- الغريب الصحيح، أو الفرد الصحيح، وهو ما توفرت في سنده شروط الصحة، كحديث: "إنما الأعمال بالنيات"، وسائر الأفراد والغرائب التي بلغت درجة الصحة، ويعبر عنه الترمذي بقوله "صحيح غريب". 2- الغريب الحسن أو الفرد الحسن، وهو ما توفَرت فيه صفات الحسن لذاته، ومنه كثير في جامع الترمذي، يقول فيه: "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه". 3- الغريب الضعيف أو الفرد الضعيف، وهو ما لم تتوفر فيه صفات الصحيح ولا الحسن، وهو الكثير الغالب في الأحاديث الغريبة، لأن تفرّد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم [30]ويلاحظ أن الأحاديث التي ردّها صاحب حكمة الباري بسبب الغرابة هي من القسم الأول، وهو الغريب الصحيح، وهي كثيرة غير قليلة، كما قال العلامة المباركفوري: «الغرابة تجامع الصحة والضعف، فالغريب الصحيح كأفراد الصحيح وهي كثيرة» [31].

ثم إن هذه القاعدة التي ذكرها الزرقاني من أن الغرابة تجامع الصحة ليست مختصة بأفراد البخاري ومسلم، كما يفهم من تمثيل الزرقاني: " كأفراد الصحيح"، فإن من العلماء من حكم على الحديث المتفق عليه بالغرابة، كقول القسطلاني عن حديث: " «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .....» والذي اتفق عليه الشيخان: «وفيه الغرابة مع اتفاق الشيخين على تصحيحه، لأنه تفرّد بروايته شعبة عن واقد، قاله ابن حبان [32]. ومما يدل على أن الغرابة تجامع الصحة: تقسيم الحاكم صاحب المستدرك الغريب إلى غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغرائب المتون، فإنه قال عن النوع الرابع والعشرين: «هذا النوع منه معرفة الغريب من الحديث، وليس هذا العلم ضد الأول؛ فإنه يشتمل على أنواع شتى لا بد من شرحها في هذا الموضع، فنوع منه غرائب الصحيح، والنوع الثاني من غريب الحديث غرائب الشيوخ، والنوع الثالث من غريب الحديث غرائب المتون» [33]. ولما جاء في مجال التطبيق ذكر أمثلة، ثم قال عقب إحدى الأحاديث التي أخرجها البخاري: «رواه البخاري في الجامع الصحيح، عن خلاد بن يحيى المكي، عن عبد الواحد بن أيمن، فهذا حديث صحيح وقد تفرد به عبد الواحد

26ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. النكت على كتاب ابن الصلاح، ط1. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير، (المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404ه) ج:1، ص:494.

27 ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، ط3 ،ج:17.(القاهرة، دار المطبعة السلفية،1407هـ) ، ص:435.

28علوم الحديث ابن الصلاح، (ص: 374).

29 شهاب الدين، أبو العباس القسطلاني، أحمد بن محمد، الشافعي. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط7، ج:1،(القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، 1905م)، ص:11.

30 منهج النقد في علوم الحديث، ص: 401.

31 أبو الحسن، عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط3. ج:4، (الهند، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية ،1984م)، ص:458.

32 إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج:1، ص:108.

33علوم الحديث لابن الصلاح ص:94 وما بعدها.

بن أيمن، عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح [34]. وجمع الإمام الترمذي وغيره من النقاد بين الصحيح والغريب، والحسن والغريب، مما يدل على أن الغرابة لا تنافي الصحة، بل تجامعها: الأحكام المركَبة (الثنائية والثلاثية) يصدرها الإمام الترمذي والدار قطني وغيرهما من النقاد؛ فإنهم يحكمون على الأحاديث بقولهم: صحيح غريب، حسن غريب ونحوهما؛ فقد حكم الإمام الترمذي على (263) حديثا في جامعه بقوله: صحيح غريب، وحكم على (188) حديثا بالحكم الثلاثي: حسن صحيح غريب، وعلى (188) حديثا بأنه (حسن غريب).

فمن ذلك قوله في حديث: «مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة... الحديث» والذي رواه الإمام البخاري[35] ، ومسلم [36] والترمذي [37]: صحيح غريب من هذا الوجه [38]. وقال الدارقطني عن حديث: «أَوَ إِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ - قَالَهَا ثَلاَثًا - مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ» 39: صحيح غريب تفرد به جويرية عن مالك. قال الحافظ: ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه [40].وبناء على ذلك قال عبد السلام المباركفوري: «اعلم أن الغرابة لا تنافي الصحة فيجوز اجتماع الغرابة والصحة في حديث واحد من غير إشكال، وكذا لا شبهة في جواز اجتماع الغرابة والحسن كما أسلفنا» [41].

إطلاق مصطلح " غرائب الصحيح" على الأحاديث الغريبة الواردة في الصحيحين أو أحدهما: مما يدل على أن الغرابة تجامع الصحة حكم العلماء على كثير من الأحاديث الغريبة المخرجة في الصحيحين أو أحدهما بأنها من غرائب الصحيح، فمن ذلك: حديث: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»، والذي رواه البخاري[42]، قال الحافظ عنه: «فهذا الحديث قد تفرد به الطفاوي وهو من غرائب الصحيح»[43] . وكقوله في حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ρ إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنَ الأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ» [44]،: هذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم، وهو من غرائب الصحيح [45]. وكقوله في حديث ابن عباس: {لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ} عَنْ بَدْرٍ، وَالخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ ": هو من غرائب الصحيح [46]. وكقول ابن عبد البر في حديث: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ» [47] : تفرد سمي بهذا الحديث، واحتاج إليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى إن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح فكأن سهيلا لم يسمعه من أبيه، وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح [48].

---

34 علوم الحديث لابن الصلاح ص: 212.

35أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، ط5. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. ج:3 (دمشق، دار ابن كثير،1414ه)، ص:1300، رقم الحديث:3341.

36 مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. المسند الصحيح، ط1. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ج:4، (بيروت، دار إحياء التراث،1955م)، ص:1790، رقم الحديث:2286.

37 أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. السنن، ط1. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ج:5، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1430ه)، ص:147، رقم الحديث:2862.

38جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ط2. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ج:2 (بيروت، المكتب الإسلامي، 1403ه)، ص:182.

39 صحيح البخاري ج:5، ص:1998، رقم الحديث:4912.

40 ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط3. القاهرة، دار المطبعة السلفية، (ج:8، 1407هـ)، ص:15.

41مرعاة المفاتيح ج:1، ص:498.

42 صحيح البخاري ج:4، ص:1678، رقم الحديث:4319.

43هدي الساري مقدمة فتح الباري ص: 440.

44صحيح البخاري ج:1، ص:16، رقم الحديث:20.

45فتح الباري ج:1، ص:32.

46 هدي الساري مقدمة فتح الباري ص: 445.

47صحيح البخاري ج:2، ص:629، رقم الحديث:1683.

48 فتح الباري ج:5، ص:471. وانظر نماذج أخرى من هذا النوع في (393/3)، (262/7).

وممن حكم على بعض أحاديث صحيح البخاري بأنه من غرائب الصحيح الإمام القسطلاني؛ فإنه قال: عقب حديث الحديث الذي رواه البخاري من طريق مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة – رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلاَّ الْجَنَّةُ». قال القسطلاني: وحديثه، أي حديث مولى أبي بكر بن عبد الرحمن هذا من غرائب الصحيح؛ لأنه تفرد به واحتاج الناس إليه فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما [49]. وقال عن حديث أَبِي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه -: "أَنَّ رَجُلاً تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ: دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالاً، وَاشْتَرُوا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ. وَقَالُوا: لاَ نَجِدُ إِلاَّ أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ، قَالَ: اشْتَرُوهُ فَأَعْطُوهُ إِيَّاهُ، فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً": وحديث الباب قد مرّ في الوكالة ومن غرائب الصحيح. قال البزار: لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، ومداره سلمة بن كهيل [50].

الغرابة لا تنافي صحة الحديث، كذلك كثرة الطرق لا تستلزم صحته:

من الأدلة والشواهد على أن الغرابة لا تنافي صحة الحديث هو أن كثرة رواة الحديث لا تستلزم دائما صحة الحديث، يدل على ذلك قول الإمام الزيلعي: «وَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ كَثُرَتْ رُوَاتُهُ وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ كَحَدِيثِ الطَّيْرِ، وَحَدِيثِ الْحَاجِمِ وَالْمَحْجُومِ، وَحَدِيثِ: " مَنْ كُنْت مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ " بَلْ قَدْ لَا يَزِيدُ الْحَدِيثُ كَثْرَةُ الطُّرُقِ إِلَّا ضَعْفًا » [51]. وقال الحافظ ابن كثير عَنْ حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: " مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَةُ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ ": رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ طُرُقٍ، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [52]. فدل هذا على أن القول بأن الحديث يتقوى بكثرة الطرق وتعدَدها ليس قاعدة كلية ومطردة كما صرَح بذلك المباركفوري فقال معلقا على قول الزيلعي السابق: وأما قوله: إن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها الخ. ففيه أن هذا ليس قاعدة كلية [53]. وقال أبو موسى المديني فيما نقله عنه السخاوي معلقا على الروايات الواردة في فضل البطيخ: لا تزيده كثرة الطرق إلا ضعفاً [54].

النتائج

بعد هذا البحث والدراسة إن أردنا في نهاية المطاف أن نحكم على الحديث الغريب أو الفرد، فلا نستطيع أن نصدر حكما مطلقا ونهائيا، بل لابد من التفصيل التالي:

فإن كان الراوي المتفرد - ولو تعددت الطرق الموصلة إليه – ثقة في نفسه، ضابطا لحديثه، فالحديث الذي تفرد به صحيح بلا شك، كالأحاديث المتقدمة التي اعتبرها بعض العلماء من غرائب الصحيح؛ ودليل ذلك أن رواية هؤلاء تشبه زيادة الثقة.

وإن كان الراوي المتفرد الثقة خفيف الضبط، فحديثه حسن، والترمذي يحكم على أحاديث هؤلاء بـ: حسن غريب.

وإن لم يكن الراوي المتفرد ثقة ولا ضابطا، ولم يكن تفرده مما يحتمل، فحديثه مردود، وإن كان ممن يحتمل تفرده، فحديثه يصلح للاعتبار [55].

إن النتائج المهمة التي توصّلتُ إليها في نهاية هذا المقال هي كالتالي:

---

49 شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج:3، ص:261.

50 شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج:4، ص:218.

51الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، ط1. تحقيق: محمد عوامه، ج:1، (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر،1418ه، ص:189.

52ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. تفسير القرآن العظيم، ط2. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ج:1، (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع،1420ه)، ص:109.

53مرعاة المفاتيح ج:3، ص:879.

54السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ط1. تحقيق: محمد عثمان الخشت. (بيروت، دار الكتاب العربي،1985م)، ص:81.

55- حديث الآحاد ص: 110.

أ. الحديث الغريب في الاصطلاح هو - كما قال ابن الصلاح -: «ما تفرّد بروايته شخص واحد»، أو - كما قال الحافظ ابن حجر -: «هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند» لا كما زعمه صاحب كتاب حكمة الباري من أن الحديث الغريب هو ما كان راويه الأول واحدا.

ب. لقد قسّم علماء المصطلح الغريب باعتبار موضع الغرابة إلى الغريب المطلق والغريب النسبي، وباعتبار توفّر شروط الصحة وعدمها إلى غريب صحيح وحسن، وضعيف، ولم يقسّم أحد منهم إلى: غريب، وغريب جدا، وأغرب كما فعله صاحب حكمة الباري.

ج. انتقاد البخاري بروايته الأحاديث بالأسانيد الغريبة كما زعم ذلك صاحب كتاب حكمة الباري، انتقاد غريب لم يسبقه أحد ممن تقدّمه من المنتقدين في القديم ولا في الحديث.

د. تبيّن من خلال استعراض أقسام الغريب وأحكامه أن غرابة الحديث لا تنافي الصحة، كما أن تعدّد طرق الحديث لا تلازمها، وذلك لأسباب عدّة:

الأول: إن الشروط المتفق عليها لصحة الحديث هي: عدالة الراوي وضبطه، مع اتصال السند وانتفاء الشذوذ والعلة، فإذا تحققت هذه الشروط في حديث يحكم له بالصحة، سواء كان ذلك الحديث مشهورا، أو عزيزا، أو غريبا. نعم عند التعارض يّرجح ما كانت طرقه أكثر.

الثاني: لقد حكم بعض العلماء كالترمذي على الحديث بالأحكام المركّبة (صحيح حسن غريب، صحيح غريب، حسن غريب) كما قسّم بعضهم الحديث إلى غرائب الصحيح، غرائب المتون، غرائب الشيوخ.

الثالث: يظهر لكل من له إلمام بالحديث وعلومه أن الغرابة لم تكن من أسباب ضعف الحديث؛ وذلك لأن المردود إما أن يكون لسقط من إسناده، أو طعن في راو من رواته، سواء كان ذلك الطعن راجعا إلى ديانة الراوي، أو إلى ضبطه. فلم تكن الغرابة من أسباب ضعف الحديث فضلا عن ردّه.

الرابع: الحكم على الحديث الغريب أو الفرد يخضع للتفصيل التالي: فإن كان الراوي المتفرد ثقة في نفسه، ضابطا لحديثه، فحديثه صحيح بلا شك، كالأحاديث المتقدمة التي اعتبرها بعض العلماء من غرائب الصحيح؛ لأن رواية هؤلاء تشبه زيادة الثقة. وإن كان الراوي المتفرد الثقة خفيف الضبط، فحديثه حسن، والترمذي يحكم على أحاديث هؤلاء بـ: حسن غريب. وإن لم يكن الراوي المتفرد ثقة ولا ضابطا، ولم يكن تفرده مما يحتمل، فحديثه مردود، وإن كان ممن يحتمل تفرده، فحديثه يصلح للاعتبار

الخامس: من النتائج المهمة والأخيرة التي توصّلت إليها هو صدق هذا المثل المشهور: " من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب"، فلا شك أن هذه الكلمة، كلمة حكيمة، وحكمة نادرة، قالها الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) (ج:3، ص:4). ففعلا من قرأ في كتاب حكمة الباري يرى العجب العجائب. اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا ابتاعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه.

فهرس المصادر والمراجع

ابن حجر، الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، ط3. (القاهرة، دار المطبعة السلفية،1407هـ).

ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي، *شرح علل الترمذي*، ط1. تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، (الأردن: مكتبة المنار،1407ه).

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. *تفسير القرآن العظيم*، ط2. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. (الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع،1420ه).

أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. (*مقاييس اللغة*، ط1. تحقيق إبراهيم شمس الدين. (بيروت: دار الكتب العلمية،1420هـ).

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. *السنن*، ط2. تعليق: عزت عبيد الداعس. (رياض: بيت الأفكار الدولية،2000).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري البجعفي. *صحيح البخاري*، ط5. تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. (دمشق، دار ابن كثير، 1414).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. *السنن*، ط1. تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي،1430ه).
الجبرين، عبد الله بن عبد الرحمن، *أخبار الآحاد في الحديث النبوي، حجيتها*، مفادها، العمل بموجبها، ط2. مكة (المكرمة: دار عالم الفوائد،1416ه).
الجربوعي، عبد الله بن عيد، *تقريب مصطلح الحديث*، ط2. المدينة المنورة: مركز البصائر للبحث العلمي.
حكمتيار، قلب الدين. (1395ش). حكمة الباري، ط2. (بيشاور، ميثاق ايثار، 1416).
الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني. *أطراف الغرائب والأفراد من حديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ*، ط1. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419).
الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي. *نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي*، ط1. تحقيق: محمد عوامه، (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، 1418).
السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث*، ط1. تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، و د. محمد آل فهيد. (الرياض: مكتبة دار المنهاج، 1426).
السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي. *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، ط2. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. (بيروت، دار الكتب العلمية، 1399ه).
الشهر زوري، الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح. *علوم الحديث*، ط1. تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل. (بيروت، دار الكتب العلمية، 1423).
عتر، نور الدين، *منهج النقد في علوم الحديث*، ط3. (دمشق: دار الفكر، 1401).
الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. *القاموس المحيط*. ط2. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407ه).
القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن الخطيب الشافعي. *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، ط7. (القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، 1905م).
الكتاني، محمد بن جعفر الكتاني. *الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة*، ط5. (بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1414ه).
المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري. *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*، ط3.(الهند، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، 1984).
المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي. *تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف*، ط2. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. (بيروت، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، 1403).
مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. *المسند الصحيح*، ط1. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت، دار إحياء التراث، 1955م).